لم يجز متابعة عضو المحكمة الدستورية قضائيا بسبب الأعمال غير المرتبطة بممارسة مهامه إلا بتنازل صريح منه عن الحصانة أو بإذن من المحكمة الدستورية، وهذا يشكل دليل على أن المؤسس الدستوري لم يتراجع بصفة نهائية عن الإذن من خلال دستور 2020. كقيد لتحريك الدعوى العمومية إذا ما تعلق امر بمتابعة عضو من أعضاء المحكمة الدستورية قضائيا

Summarized by © lakhasly.com